الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/529
21 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٣ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

موجز أعده رئيس الجمعية العامة، مُلخِّصا الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - عرض عام	١ - ٧	٢
ثانيا - ملخص الاجتماعات الحكومية الدولية	٨ - ٢٦	٣
ثالثا - موجز لمناقشات حلقتي المناقشة غير الرسميتين	٢٧ - ٣٦	٧
رابعا - ملاحظات ختامية	٣٧	١٠
خامسا - اقتراحات ومقترحات قدمتها الوفود	٣٨ - ٤٦	١٠

98-31468 271098 291098

أولا - عرض عام

١ - عقدت الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى مدته يومان (١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) لبحث تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية. وتبين أن النقاش كان منتجا محققا للاستنارة وشديد الصلة بالظروف الاقتصادية الدولية الراهنة. ويمثل الحوار خطوة أخرى مشجعة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لجميع البلدان.

٢ - ففي المقام الأول، أقر الجميع بحسن توقيت الحوار وأهميته. فهذا الحوار المتعلق بالأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة - الذي ولدت فكرته منذ بعض الوقت، عندما كانت العولمة يُنظر إليها عموما بتفاؤل وأمل - اكتسب طابعا ملحا وأهمية جديدين نظرا للأزمة الاقتصادية الجارية ذات الآثار البعيدة المدى وعواقبها الاجتماعية المدمرة.

٣ - وثانيا، أجري الحوار بروح جديدة، هي روح الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة. وقد مثّل هذا تفاعلا تعاونيا صريحا وبناء، بشكل استثنائي، بين صانعي السياسات الذين أدركوا إدراكا تاما أنه لا مندوحة عن اتخاذ إجراءات تضافرية على الصعيد الدولي لإبداء استجابات وطنية فعّالة لتحديات العولمة. وأدت الرغبة الصادقة إلى تفهم وجهة نظر الآخرين والاستعداد المخلص لاستكشاف سبل معالجة الشواغل المتعددة الجوانب التي أوجدتها العولمة إلى إيجاد روح التفهم الضرورية لإجراء مناقشة مثمرة بشأن موضوع معقّد متناقض بعض الشيء، يعتبره العديدون مؤلما، مثل موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة. وحدد العديد من المشتركين المصالح المشتركة، وتولّد عن ذلك التقاء مشجع في رؤيتهم لعدد من المسائل.

٤ - ثالثا: كانت المناقشات مستنيرة وتحليلية وعملية المنحى. وقد شكلت مصدرا غنيا بما يمكن أن يعد أفكارا ومقترحات قيّمة. وقد أسهم البيان الافتتاحي للرئيس، وخطاب الأمين العام في الجلسة العامة الختامية وبيان نائب الأمين العام في مستهل النقاش، في رسم مسار الحوار وتوجهه وفي إحراز مزيد من التقدم.

٥ - وأخيرا وليس آخرا، فإن شكل الاجتماع كان ابتكارا فريدا في أعمال الجمعية العامة. فأثناء الاجتماع الرفيع المستوى، حدث مزيج خلاق من الأحداث، تمثل في مناقشة عامة عبّرت فيها الوفود عن مواقفها الوطنية؛ ومائدتين مستديرتين على المستوى الوزاري بشأن الاستجابات الوطنية والدولية للعولمة وفرتا تبادل للآراء مشجعا ومثمرا بشأن جوانب أساسية لبعض الخبرات والسياسات على الصعيدين الوطني والدولي؛ وحلقتي مناقشة غير رسمية ضمّت قدرا وفيرا من الخبرات والمعارف ووجهات النظر المنبثقة عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والنقابات العمالية والمجتمع المدني عموما. وأسهمت المشاركة النشطة لكيانات في الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، إسهاما كبيرا في إغناء مضمون وشمولية التحليل والمشورة السياسية. وهكذا، عولجت مسألة العولمة، الضخمة والمعقدة، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الاستجابات السياسية اللازمة، من زوايا رؤية شديدة التنوع.

٦ - ويمكن تلخيص المنحى العام لمناقشات اليومين كما يلي: أولا، إن العولمة عملية لا رجعة فيها، وليست خيارا. وهي قوة إيجابية وليست قوة شريرة. ولكنها أيضا قوة عمياء، ولذلك يلزم تسخيرها بعناية. ثانيا، إن الجهود الوطنية المبذولة لمواجهة تحديات العولمة، ولا سيما في مجال بناء المؤسسات، ضرورية ولكنها ليست كافية. فالعمل العالمي النطاق الذي تشترك فيه مؤسسات متعددة الأطراف، فضلا عن اقتصادات العالم الرائدة هو أمر إلزامي. ثالثا، إن من الضروري تخطي الأمر الواقع ولا سيما باستعراض الأسلوب المستخدم حاليا في بناء النظام المالي العالمي لتعزيز شفافيته ودرجة المساءلة والاشتراك التي ينطوي عليها. ورابعا، إن العولمة عملية متعددة الجوانب تنطوي على جهات فاعلة عديدة. ولمعالجة مسألتي الشمول والاشتراك معالجة فعالة، لا بد من تعزيز قواعد خلقية مدنية عالمية بغية صياغة قواعد تضمن فوائد العولمة للجميع، بمن فيهم المهمشون حاليا. وخامسا، إن الأمم المتحدة توفر بحكم عالميتها وولاياتها الواسعة النطاق، إطارا فريدا يسمح بتحديد المبادئ والقواعد الضرورية لتسخير إمكانات العولمة وللتشجيع على إجراء حوار شامل بشأن العولمة يدور حول مفهوم "تدبير شؤون البيت العالمي".

٧ - ولوحظ أن الحوار هو الأحدث عهدا في سلسلة الأحداث المبتكرة التي نُظمت في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨. إذ نتبيَّن بجلاء - من واقع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز في ١٨ نيسان/أبريل، والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨، ولا سيما الجزء الرفيع المستوى منها، وهذا الحوار الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة لمدة يومين بشأن العولمة - على ما تتمتع به الأمم المتحدة من قدرة فريدة على عقد اجتماعات لمعظم، إن لم يكن جميع، أصحاب المصالح في المسائل ذات الأهمية العالمية الحيوية وعلى إشراكهم في عملية تفاعل مجدية مثمرة.

ثانيا - ملخص الاجتماعات الحكومية الدولية

٨ - افتتح الاجتماع الرفيع المستوى المعقود لمدة يومين بشأن موضوع "الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات" العام ببيانين، أدلى بهما رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام، وتلاهما ما يزيد على أربعين متكلما بمن فيهم وزراء ورسميون رفيعو المستوى. وفي اليوم الثاني، عقد اجتماعان على المستوى الوزاري بأسلوب المائدة المستديرة وجلسة عامة ختامية. واتسمت المناقشات بروح إيجابية واستنارت بالبحث عن حلول بناءة.

٩ - وأعرب المشتركون عن آرائهم بشأن المسائل الأساسية المجملة أدناه.

١٠ - اعتبرت العولمة عملية حتمية، توجهها التكنولوجيا والأسواق. ولكنها ليست من قوى الطبيعة، بل نتيجة لعمليات من صنع الإنسان. ويجب تشكيلها لخدمة الإنسانية. ولهذا الهدف، يتعين على البلدان أن تديرها بعناية على الصعيد الوطني، ومن خلال التعاون الدولي.

١١ - تسهل العولمة توزيع الموارد في جميع أنحاء العالم بمزيد من الكفاءة، وهي تحفز على النمو وتزيد من الرفاهية. ومع ذلك، فهي ليست عملية خالية من العقبات والأوجاع. فالبلدان تحتاج، تحقيقا لاندماجها على نحو أفضل في صلب الاقتصاد العالمي، إلى اعتماد سياسات رشيدة في مجال الاقتصاد الكلي، وإنشاء الأطر المؤسسية والقانونية الفعالة والهياكل الأساسية المادية والبشرية اللازمة. والمسؤولية الأساسية عن تحقيق هذه المتطلبات تقع على عاتق البلدان النامية داخل نطاق حدودها الوطنية، ولكن للدعم الدولي أهمية أساسية في إنجاح جهودها.

١٢ - ورغم المكاسب الكبيرة المتحققة نتيجة للعولمة ولجهود التنمية الناجحة، زادت العولمة والتغيرات التكنولوجية من عوامل البلبلة والتعرض للمخاطر، ولا سيما بسبب انتقال العدوى. واستمر تباين الدخول في الاشتداد داخل البلدان. وهناك وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع، مفادها أن الوتيرة السريعة للعولمة يرافقها شعور متنام بالإحباط لدى الحكومات التي تعتقد أنها فقدت بعض السيطرة على اقتصاداتها أو على مجتمعاتها. وهذا صحيح جدا، ولا سيما عندما تواجه الاقتصادات عمليات سحب مفاجئ لرأس المال ردا على تغيرات سريعة في ظروف السوق.

١٣ - أولي اهتمام بالغ لمسألة تهميش البلدان وفئات البشر داخل البلدان، لمسألتي اللاتماثل وعدم الإنصاف. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، تبدو تكاليف العولمة في بعض الأوقات راجحة على الفوائد. ومن دواعي القلق البالغ ما يترتب على الأزمات المالية الحالية من آثار اجتماعية مدمرة، بما فيها البطالة الكثيفة وخسارة الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة الفقر في البلدان المتضررة.

١٤ - ينبغي للحكومات ألا تفرط في رد فعلها وألا تعود إلى العزلة أو إلى عهد السيادة المطلقة، بل أن تحافظ على اقتصاد منفتح وتصب اهتمامها على ما يمكنها عمله لتنشيط مؤسساتها وهياكلها، وأن تتعاون لحفز الاقتصاد العالمي وتحقيق استقرار الأسواق المالية. وفي عداد التدابير الوطنية التي ترمي إلى تحمل العولمة، تم التشديد على إعطاء أولوية عليا لتنشيط المؤسسات المالية؛ وضرورة التصدي لمعالجة دين القطاع الخاص؛ والحاجة الملحة لإعادة تشكيل الاقتصاد بمعالجة الأوضاع الاحتكارية؛ وتعزيز الحكم الرشيد بزيادة الشفافية والقضاء على الفساد.

١٥ - إن محاولات عكس اتجاه عملية العولمة بغية كبح مظاهرها السلبية، التي من قبيل تقلبات تدفق رأس المال القصير الأجل، يمكن أن تطيل أمد المشاكل أو أن تزيدها تفاقما، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الناجمة عن العولمة بدلا من احتوائها. وينبغي أيضا معالجة الأسباب المؤسسية للمشاكل المؤدية إلى تدفق

رأس المال إلى الخارج. كما ينبغي معالجة القيود المؤسسية المرتبطة عادة بأسواق رأس المال الضعيفة وبعدم ملاءمة الأنظمة، وذلك تعزيزا لثقة المستثمرين، المحليين منهم والأجانب، وتخفيف التقلب في التدفقات المالية.

١٦ - تتطلب مواجهة الآثار السلبية للعولمة استراتيجية مؤلفة من الإجراءات الوطنية والإجراءات الدولية معا. والمهم أن ندرك أنه تقع على البلد الذي يعاني من أزمة مسؤولية إيجاد حل لمشاكله الإنمائية. وغالبا ما تكون الاستجابات الوطنية مزيجا من التدابير الهجومية، الهادفة إلى الإفادة من العولمة، والتدابير الدفاعية، الهادفة إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن العولمة. واليوم، قد يميل العديد من البلدان النامية إلى التركيز على الاستجابات الدفاعية، ولكن الحل قد يكمن في اعتماد مزيج متوازن من هذين النوعين من التدابير والاستجابات الوطنية لمواجهة تكاليف العولمة تتطلب الدعم، عن طريق مساعدة دولية ملائمة وبيئة خارجية أفضل.

١٧ - وخلافا للماضي، لم تنشأ المشاكل بسبب اختلالات الحسابات الجارية بل بسبب التغيرات المفاجئة المربكة في حساب رأس المال. وفضلا عن ذلك، فإن مقدار الموارد التي تنطوي عليها هذه العملية هو من الضخامة بحيث طغى على الأموال المتوافرة في المؤسسات المالية الدولية رغم الدعم الثنائي القوي والإضافي المقدم للعديد من البلدان. وهكذا، فإن التخطيط لتوفير مستوى ملائم من الأموال، ترقبا وتفاديا لأزمات في المستقبل، ما زال تحديا جماعيا أساسيا. وتتطلب مسألة المخاطر المعنوية معالجة لضمان اتخاذ قرارات إقراض مسؤولة.

١٨ - ينبغي لكل بلد أن يحدد وتيرة وتسلسل عمليات تحرير تدفقات رأس المال في ضوء ظروفه واحتياجاته الخاصة. وينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن يعملوا سويا على دعم الجهود القطرية. وتتمثل إحدى الاستجابات الوطنية المحتملة إزاء تأثير العولمة السلبي في تطبيق تدابير التحرير المتصلة بأسواق رأس المال تطبيقا مرحليا. وقبل اتخاذ أي قرار بشأن تطبيق عمليات تحرير رأس المال على نطاق شامل، من الأهمية بمكان التحقق مما اذا كانت هناك هياكل أساسية قانونية ومالية ملائمة بإمكانها تحمل عملية النمو. ولا يوجد نموذج وحيد للتحرير؛ وقد تكون هناك نماذج بديلة ملائمة لمراحل التنمية المختلفة. واقتصر تفسير الإصلاحات المالية في البلدان النامية أحيانا على أنه تحرير متزايد للأسواق. والإصلاحات المالية تتطلب أيضا اعتماد أنظمة جديدة للأسواق ترقبا لما يترتب على التحديات الجديدة من آثار سلبية. وعلى المنوال نفسه، يمكن اعتماد الضبط المؤقت لتدفقات رأس المال القصيرة الأجل في حالة أي بلد يعاني من أزمة مالية حادة.

١٩ - وعلى السلطات الوطنية أن تتخذ التدابير اللازمة لعلاج أوجه قصور السوق. ولكن نجاح هذه التدابير في التغلب على الأزمة يتوقف على الإجراءات التي تتخذها الاقتصادات الرائدة والمؤسسات المتعددة الأطراف في العالم. إذ يجب التصدي لخطر دورة الانكماش الاقتصادي على النطاق العالمي وعدم السماح للاضطراب المالي الجاري بالتحول إلى انكماش اقتصادي عالمي. والمطلوب بإلحاح هو اتخاذ

إجراءات سريعة حاسمة للتصدي لهذا الاحتمال. وأشير إلى أن زيادة المساعدات الدولية واستدامتها يعتبران أمرا حاسما. والمطلوب إجراء حوار يقوم على التفاهم المتبادل وتقاسم المسؤوليات.

٢٠ - وثمة حاجة إلى إجراء استعراض لأسلوب بناء النظام المالي الدولي. وينبغي أن تكون الشفافية والمساءلة والاشتراك على جميع الأصعدة - الوطني منها والإقليمي والدولي - العناصر الحاسمة في نظام من هذا القبيل. ونظرا للتقلب الملازم للأسواق المالية وأسواق العمالة، هناك حاجة واضحة إلى التنظيم والإشراف ولكن من الواضح أن المؤسسات اللازمة للقيام بهذا الإشراف ليست ملائمة في الوقت الحاضر للتصدي لتحديات العولمة. ولذلك، فإن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات حاسمة للتعجيل ببناء المؤسسات.

٢١ - ويلزم إيجاد نظام تجاري شفاف يقوم على قواعد، وذلك لكي يوفر تكافؤ الفرص بما يتيح اقتسام فوائد العولمة. ومع أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز في مجال تحرير التجارة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية لا زال هناك حوافز مهمة تحول دون الوصول إلى الأسواق. فأفريقيا وأقل البلدان نموا التي تواجه خطر التهميش تحتاج إلى تمكينها من فرص الوصول إلى الأسواق. فالبلدان المهمشة هي أشد البلدان احتياجا إلى التجارة والاستثمار والنمو المتولدين عن العولمة. ويذكر أنه نوقشت في الجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه السنة الحاجة إلى نظام تجاري أكثر استقرارا يقوم على قاعدة عريضة. ويجب وضع مجموعة من التدابير المتسقة الإضافية في مجال تحرير التجارة.

٢٢ - ولئن تزايدت تدفقات رأس المال الخاص تزايدا هائلا فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب تحسين مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها. فزيادة هذه المساعدة أمر أساسي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي ودعم أفقر الشرائح الاجتماعية وأضعفها. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من التدابير الصارمة للتخفيف من أعباء الديون. ويمكن أن تكون الزيادة في مقدار قروض المؤسسات المالية الدولية الطويلة الأجل غير الميسرة عاملا مؤديا إلى الاستقرار. ويمكن إعادة تدوير فوائض ميزان المدفوعات، وذلك في شكل قروض غير مشروطة ومعونة إنسانية.

٢٣ - والعولمة ليست مجرد عملية اقتصادية؛ بل هي عملية لابد أن تجري في السياق الاجتماعي والسياسي المناسب. وقد تبين أن التماسك الاجتماعي والعقود الاجتماعية معرضة الآن لتهديد خطير. والسعي الى التحرير باسم العولمة لا فيما يختص بمجرد تدفقات رأس المال والتجارة بل وفيما يختص بخصخصة السياسات الاجتماعية أيضا يفرض ضغوطا متزايدة على التضامن الاجتماعي. ويرى البعض أن من الاتجاهات غير المحمودة الابتعاد عن البرامج الاجتماعية الشاملة والميل نحو شبكات أمان اجتماعي تستهدف الفقراء والمهمشين.

٢٤ - إن عدم التماثل في توزيع المنافع والمخاطر الناجمة عن العولمة يبرر إبرام عقد جديد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، يقوم على التضامن الحقيقي وتقاسم المسؤوليات. وذلك بهدف إيجاد تكافؤ

الفرص لتتمكن البلدان جميعها من الإفادة الكاملة من العملية. وينبغي أن تتمثل ميزة هذا العقد الرئيسية في رؤية مشتركة للنمو والتنمية الشاملين اللذين يعودان بالفائدة على جميع البلدان وجميع الأفراد.

٢٥ - ورئي أن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات هو كيفية وضع السياسات والتدابير التي تعالج المشاكل في الأسواق المالية بما يتوافق مع الاستراتيجيات الهادفة الى القضاء على الفقر. فالتصدي للفقر والنمو السكاني والتدهور البيئي أمر حاسم في بلوغ الأهداف المرسومة والوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ووفقا ل "تقرير التنمية البشرية"، فإن ثمة ما يكفي من الموارد لاستئصال شأفة الفقر. غير أنه يلزم توافر الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية المتعهد بها.

٢٦ - والعولمة السوقية الدافع لن تضمن الإنصاف ولا التقدم الاجتماعي. ومن الضروري أن يبذل جميع أعضاء المجتمع الدولي جهودا مشتركة كبرى ترمي الى استنباط قواعد للعولمة تجعلها داعما حقا للتنمية البشرية. ولابد أن ترتكز الاستجابات المشتركة على قيم مشتركة تعبر عن التطلعات الأعم لمجتمعنا العالمي. وعلى الأمم المتحدة أن تتولى القيادة في مجال وضع المعايير وأن تضع للعولمة "خطة قيـّمية".

ثالثا - موجز لمناقشات حلقتي المناقشة غير الرسميتين

٢٧ - عقدت حلقتا نقاش غير رسميتين، إحداهما معنية بالجوانب الاقتصادية التي تنطوي عليها العولمة، والأخرى معنية بجوانبها الاجتماعية. وقام ثمانية أعضاء بالفريقين، يمثلون تنوعا جغرافيا شديدا، بتقديم تحليلاتهم من مناظير الفعاليات غير الحكومية، التي تشمل القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ونقابات العمال. ويرد أدناه موجز للنقاط البارزة في مناقشات الحلقتين.

٢٨ - تعني العولمة التكافل المتنامي بين البلدان التي يجد كل منها أن من المفيد باطراد أن يتقاسم مع بلدان أخرى، على أساس التبادل، جزءا مما كان له من سيطرة على سياساته، وذلك في إطار مؤلف من منظمات دولية قائمة. وهذا الاتجاه يسير بفضل دافع اقتصادي قوي، لأن هناك منافع تتحقق مقابل تنازلات مماثلة تقدمها البلدان الأخرى، وبفضل أوجه التقدم التكنولوجي السريع، ولا سيما في مجالي المواصلات والنقل.

٢٩ - وكان تحرير التجارة والاستثمار السمة المميزة للعولمة طوال العقود الماضية، الأمر الذي ولـّد نموا اقتصاديا متسارعا. ولا ينبغي النظر الى استدامة النمو من زاوية تأثيره على العمالة أو تأثيره في البيئة فحسب، بل وفي سياق عدم الاستقرار المالي أيضا. ولا ينبغي دراسة ظواهر العولمة لتأثيرها على التدفقات الرأسمالية المادية والمالية وحدها، بل ولتأثيرها على رأس المال البشري والطبيعي أيضا، وعلى السيادة والتنوع الثقافي، بما في ذلك تأثيرها على الصعيد المحلي والصعيد المجتمعي.

٣٠ - وهناك في الوقت نفسه مشاكل ومخاطر مقترنة بالعولمة، تشمل ما يلي:

(أ) لأنواع تدفقات رأس المال المتباينة (الاستثمار المباشر الأجنبي، والاستثمار في الحوافظ المالية، والاقتراض، وما الى ذلك) آثار مفيدة بدرجات شديدة التباين. والواقع أن الاستثمار القصير الأجل في الحوافظ المالية ينطوي على تقلب متزايد ويولد مخاطر تهدد ميزان المدفوعات الوطني وأسواق الصرف الأجنبي؛

(ب) تتركز تدفقات رأس المال الخاص تركزا شديدا، بينما توجد بلدان مستبعدة فعليا في هذا الصدد؛

(ج) يمكن أن تخلف تدفقات رأس المال الداخلة المفرطة مشكلات من قبيل ارتفاع قيمة العملة، وزيادة أسعار الأصول، وزيادة المعروض من النقود، وما يلي ذلك من ضغوط تضخمية.

٣١ - تتمثل إحدى مشكلات العولمة الرئيسية في عدم تمتع جميع البلدان بنفس القدر من إمكانية الوصول الى الأسواق العالمية. وتدفقات رأس المال الداخل وعمليات نقل التكنولوجيا لا تجلب بالضرورة للبلدان النامية منافع تساوي المنافع التي تجلبها للبلدان المتقدمة النمو، هذا ما لم تقترن بوجود عوامل أخرى من عوامل دالة الإنتاج. والسبب الرئيسي هو ما تعاني منه البلدان النامية حاليا من عدم كفاية المؤسسات والقدرات الإدارية. وتعزيز هذين العنصرين كليهما سيستغرق بعض الوقت.

٣٢ - ومن الدروس المستفادة من تقلب أسواق رأس المال أن تحرير التجارة لا يماثل بالضبط تحرير تدفقات رأس المال. إذ لا ينبغي الأخذ بحرية انتقال رؤوس الأموال قبل أن تكون المؤسسات الوطنية مستعدة ويكون ممكنا الأخذ بعدد من التدابير لتقليل حراك رأس المال في الاقتصاد الناشئ. ولابد أن يكون التحرير متماشيا مع النظم الاقتصادية الوطنية. وإذا ذهبت جهود التحرير الى أبعد من مداها فقد تقلل مناعة البلد النامي.

٣٣ - والجهود الرامية لمكافحة عدم استقرار تحركات رأس المال يمكن الاضطلاع بها على أصعدة مختلفة، على النحو التالي:

(أ) يلزم بذل جهد داخل البلدان للتكيف مع عملية العولمة، وذلك بتحسين السياق المؤسسي والتنظيمي. وينبغي للبلدان المستوردة لرأس المال أن تقلل إلى أدنى حد مما يرتبط بتدفقات رأس المال من مخاطر داخلية وعدم استقرار. والحمائية والانعزالية لا تمثلان الإجابة الصحيحة على تحديد العولمة. والأحرى هو لزوم معالجة المشاكل عند المنشأ. ولذلك، ينبغي للبلدان المصابة بأزمات مالية مرتبطة بأوجه الاختلال المالي المحلي أن تتناول هذه الأوجه التي من قبيل العجز المالي الضخم، وعدم سلامة أداء القطاع المصرفي لعدم وجود أنظمة مصرفية، وجمود أسعار الصرف. وعلى وجه التحديد، لا بد للبلدان النامية أن تسرع بإصلاح مؤسساتها المحلية؛

(ب) من المهم أيضا تعزيز لا مركزية العمليات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والمحلي داخل البلدان، عملا على زيادة القدرة المحلية على الاستفادة من الميزات المتولدة عن العولمة وعلى تقليل آثار الأزمات الى أدنى حد؛

(ج) يلزم وجود نظام عالمي للدعم والتعاون والتضافر فيما بين البلدان، عملا على تقليل المخاطر النظامية. ومن المهم القيام، في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف، بإنشاء آليات تعاون وتنسيق دوليين لرصد بعض العمليات الاقتصادية العالمية، ولا سيما فيما يختص بالنظام المالي. ومن الضروري عدم الاكتفاء بإدخال نظام للإنذار المبكر، بل والعمل أيضا على ضمان شفافية الأسواق، نظرا لأن التغييرات الحاصلة في بلد واحد تؤثر فورا على أجزاء العالم الأخرى. وهذه التدابير تشمل جهودا لتحقيق التكامل الإقليمي، ولتقوية المؤسسات الدولية التي من قبيل المؤسسات القائمة بمنظومة الأمم المتحدة، ومن بينها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. ومن غير الضروري إنشاء منظمات دولية جديدة، وذلك رغم أن المنظمات القائمة (التي من قبيل صندوق النقد الدولي) بحاجة إلى إصلاح حاسم يتحقق بتطويع أهدافها وسياساتها لأجل زيادة فعاليتها ومراعاة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على عدم الاستقرار المالي؛

(د) ينبغي للحكومات أن تأخذ بتدابير تستهدف تحسين بيئة الاستثمار المباشر الأجنبي في بلدانها. ومن الضروري أيضا تنسيق السياسات الوطنية، لا سيما السياسات المالية، عملا على تثبيط تدفقات رأس المال المتولدة عن مجرد التفاضل في المعاملات المالية.

٣٤ - وقد أظهرت الأزمات القريبة العهد أن السوق العالمية في حد ذاتها لا يمكن أن تكفل الاستقرار أو النظام. والعولمة المحققة للفائدة المتبادلة تقتضي تحسين المؤسسات المحلية والمؤسسات الدولية معا وتعزيز القدرة على إدارة الأسواق. وهذا يعني أنه لا ينبغي بعد الآن أن تكون العولمة عملية عفوية لا يحركها سوى دافع الربح. والأمر يقتضي أيضا ما هو أكثر من مجرد جهود تبذلها البلدان النامية لحل مشكلاتها الداخلية: إذ يلزم شكل من أشكال تدخل قوى عامة عالمية، من قبيل المنظمات الدولية، توفر المساعدة والأنظمة لأجل تقليل عيوب البلدان النامية. وبذلك، تلزم للعولمة إدارة عالمية، وينبغي بذل جهد شديد على الصعيد الدولي لتحقيق الحد الأقصى من الفرص والحد الأدنى من صور البلبلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تدفقات رأس المال كي لا تتحول الأسواق المالية العالمية إلى "كازينو مالي عالمي".

٣٥ - وينبغي للمنظمات الدولية أن تدخل إصلاحات من شأنها أن توفر آليات إنذار مبكر وتقييم مخاطر وإدارة مضاربات للبلدان الأعضاء، ولا سيما لأقل البلدان نموا. كما ينبغي لتلك المنظمات أن تقدم مزيدا من المساعدات للإصلاح المؤسسي في البلدان النامية.

٣٦ - ويبين تأثير الانترنت والتكنولوجيات المعلوماتية الجديدة أن عمليات العولمة في هذا المضمار تحدث في ميزان القوى تحولا لغير صالح البلدان المالكة لبنية معلوماتية أقل تقدما ولصالح الشركات

المتعددة الجنسيات القادرة على جمع مصادر معلومات هائلة وعلى تفسير هذه المعلومات واتخاذ رد فعل إزائها. وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تقدم، عن طريق مؤسسات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد البريدي الدولي والبنك الدولي، الدعم إلى أنحاء العالم الأقل تقدما في مجال الثورة المعلوماتية الجارية حاليا.

رابعا - ملاحظات ختامية

٣٧ - كان هناك اتفاق عام في ختام الاجتماع الذي استغرق يومين على أن المناقشة الرفيعة المستوى قد بينت بوضوح جدوى وقيمة الحوار الشامل الحسن التوقيت، الذي جرى بروح التعاون البناء واشترك فيه وزراء وتناول مسألة بالغة الأهمية، هي العولمة التي تؤثر على البشرية جمعاء. وجرى الإعراب عن رغبة مشتركة تتمثل في مواصلة الحوار السياسي بهدف استحداث استجابة لفرص العولمة وتحدياتها تتسم بالتماسك والفعالية. وستقيّم الجمعية العامة تجربة الاجتماع الرفيع المستوى، كما ستبت في أسلوب المتابعة المناسب.

خامسا - اقتراحات ومقترحات قدمتها الوفود

٣٨ - قدمت الوفود في خلال الحوار اقتراحات بشأن خطوات أخرى يحتمل اتخاذها لطرق المسائل التي ناقشها الاجتماع.

٣٩ - وحثت وفود عديدة على استحداث تنظيم معقول، وإن يكن فعالا، لأسواق المال الدولية لكي تصبح أكثر انفتاحا وشفافية. واقترح أيضا النظر في إنشاء آلية تخفف من عدم إمكان التنبؤ بمسار العولمة وتخفف من آثارها الأليمة وتضمن أن تكون الفرص التي تهيؤها العولمة متاحة للبلدان كافة. وينبغي لمثل هذه الآلية أن تكون قادرة على رصد وضمان مراقبة أسواق رأس المال والعمليات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، أعرب البعض عن اعتقاده بأن من الأهمية بمكان إجراء دراسة متعمقة للنظام النقدي والمالي العالمي من زاوية احتياجات التنمية.

٤٠ - واقترح أحد الوفود تناول الجوانب السلبية التي تنطوي عليها العولمة، وذلك بتنفيذ فكرة الاستراتيجية الإنمائية الجديدة التي يتمثل جوهرها في إقامة شراكة بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة وفي امتلاك البلدان النامية للعملية الإنمائية. وشدد وفد آخر على الحاجة إلى مواصلة العمل معا لتشديد الجهد في معالجة ثلاثية الفقر والتدهور البيئي والنمو السكاني، مع ضمان بقاء البلدان النامية في مركز القلب من تنميتها.

٤١ - وأكد متكلمون عديدون على أهمية استجابة السياسة الوطنية استجابة مناسبة لتحديات العولمة. كما رحبوا بازدياد تلاقي الآراء بشأن ما يشكل سياسات سليمة. ولوحظ أنه بالإضافة إلى أسس الاقتصاد

الكلي القوية يتسم الإطار المؤسسي والتنظيمي السليم بأهميته البالغة، وأن البعد الاجتماعي، بما فيه توزيع منافع النمو توزيعا أفضل، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من استجابات السياسة العامة. وجرى التشديد في هذا الصدد على الحاجة إلى دعم جهود البلدان النامية الفقيرة الرامية إلى تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية.

٤٢ - وركزت وفود عديدة على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف. كما شُدد على الرأي القائل بأن إنشاء إدارة عالمية تضارع العولمة في فعاليتها ونطاقها لن يكون ممكنا إلا بوساطة مركزية تبذلها أمم متحدة جرى إصلاحها واكتسبت طابعا ديمقراطيا وأعطيت كل الصلاحيات. ورأى أحد الوفود أن من الضروري استهلال حوار عالمي لتنفيذ الأهداف والمرامي المحددة لخطة التنمية (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٠، المرفق)، وأن من الممكن استئناف الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة لاستهلال مثل هذا الحوار على الصعيد الوزاري. وذكر متكلمون آخرون أنه ينبغي للاستجابات المشتركة أن تستند إلى القيم المشتركة التي تعكس طموحات المجتمع العالمي العامة، وأن الأمم المتحدة هي المحفل الفريد المنشأ لتحديد المبادئ والقواعد الضرورية لتسخير إمكانات العولمة. وبعد أن أشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي للتعامل بصورة فعالة مع الأزمات الناشئة، اقترح ذلك الوفد إنشاء آلية استعراض نظيرة، تعمل بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعزز مراقبة التطورات الحادثة في القطاع المالي في البلدان كافة.

٤٣ - وأعرب البعض عن اعتقاده بضرورة إنشاء برنامج عمل في حالات الطوارئ يستهدف حماية أضعف الاقتصادات من عواقب الاضطراب الاقتصادي العالمي. وقيل إن من الضروري أن تبحث على سبيل الأولوية العناصر العامة التالية: تدابير شبكات الأمان، بما فيها المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ؛ ودعم موازين مدفوعات البلدان المتضررة بشدة؛ وإحداث زيادة فورية في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتخفيض قدر ذي شأن من الدين الخارجي على سبيل الاستعجال، وذلك مع متابعة الجهود الجدية الرامية إلى إحداث خفض حاسم في عبء الديون الواقع على عاتق أقل البلدان نموا؛ واتخاذ تدابير تعويضية لتغطية العجز في الحصائل الآتية من صادرات السلع الأساسية والعجز الناجم عن نقص التحويلات النقدية؛ والرفع الفوري لحواجز التجارية المؤثرة على أقل البلدان نموا.

٤٤ - واقترح أحد الوفود القيام بما يلي: التعاون فيما بين البلدان الصناعية على حفز النمو الاقتصادي؛ وتخفيف عبء الديون الواقع على عاتق شركات القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالأزمات؛ ومضاعفة دعم البنك الدولي لبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتنشيط صندوق الطوارئ الموجود في صندوق النقد الدولي بميزانية قدرها ١٥ بليون دولار، لرد غائلة الفزع المالي؛ وموالاة فتح الأسواق للتوسع في التجارة، مع تقديم ضمانات لمعايير العمل والبيئة؛ والدعوة إلى اجتماع لوزراء المالية ومديري المصارف المركزية في مجموعة البلدان السبعة والاقتصادات الناشئة لالتماس السبل المؤدية إلى تنقيح أسلوب البناء المالي الدولي لتلبية التحديات الراهنة.

٤٥ - وتطرق متكلمون عديدون إلى الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في المؤسسات المالية الدولية القائمة. وعلى سبيل المثال، اقترح تحويل تلك المؤسسات تدريجيا إلى أداة أكفأ: تقوي النظام المالي العالمي وتنظم التدفقات المالية العابرة للحدود وتنفذ تدابير وقائية لمكافحة الأزمات، بوسائل من بينها العمل، على غرار ما تفعله منظمة التجارة العالمية، على وضع قواعد ومعايير سلوك دولية لمشغلي الأسواق المالية، فضلا عن رصد امتثالهم لتلك القواعد والمعايير. وشدد متكلمون آخرون على الحاجة إلى إدخال الكثير من التحسينات فيما يختص بإخضاع النظام المالي في جميع البلدان للقيود ومراقبته، استنادا إلى مجموعة قواعد ومعايير مشتركة، وذلك فضلا عن الحاجة إلى تحسين المعلومات وزيادة الشفافية وزيادة فعالية المراقبة. وإحدى المشكلات التي لم تُحل في هذا الصدد هي كيفية زيادة تساوق المراقبة، بحيث لا تركز على مجرد النظام المالي في البلدان المتلقية بل وتشمل المؤسسات المالية في البلدان المصدرة لرأس المال أيضا. كما جرى التشديد على الحاجة إلى تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على القيام بدور المقرض الذي يمثل الملجأ الأخير.

٤٦ - وكرر متكلمون عديدون الإعراب عن تأييدهم للمؤتمر الدولي المقترح عقده بشأن التمويل لأغراض التنمية.

- - - - -